المواطن بين مطرقة الأسعار وسندان الاستهلاك

مجموعة من المواطنين يتحدثون لـ« الثورة »:

ضاقت أحوالنا ولم نعد قادرين على التحمل أكثر

عدن/عبدالفتاح العودي

،، أفرزت الأزمة الراهنة التي تعيشها بلادنا خللاً اقتصادياً خطيراً انعكس على حياة المواطن وأصبح ينذر بأسوأ العواقب إن لم يعد الجميع إلى جادة الصواب وإيثار الصالح العام، حيث أن بلادنا نتيجة لذلك أصبحت تعاني من تدهور حاد في معدلات الناتج المحلي وارتفاع مخيف مرعب في مسألة التضخم وهو السبيل الذي لا تحمد عواقبه في تدهور الشأن الاقتصادي الذي ينعكس هو الآخر على كافة جوانب الحياة العامة التي تشكل الأعمدة الأساسية لإعمار وبقاء أي مجتمع.

وفي خضم الأزمة التي تعيشها بلادنا حرصت صحيفة »الثورة« على إجراء لقاءات مع مجموعة من المواطنين الذين تحدثوا عن مدى معاناتهم جراء ارتفاع الأسعار.. وهاكم الحصيلة:

- كلما طالت الأزمة انعكست آثارها على محدودي الدخل
- نأمل من أطراف الأزمة تغليب المصلحة الوطنية

ارتفاع وقلق عام

■ الأخ/علي محمد الكازمي:

– إن ارتفاع الأسعار أتى متزامناً مع الأزمة التي مرت بها بلادنا منذ ثمانية أشهر حيث كان الناس في حالة قلق مما ستؤول إليه الأحوال من خلال ما حدث من فوضى عارمة عمت عدة محافظات في الجمهورية اليمنية الأمر الذي أثار قلقاً لدى المستهلكين فتوافدوا على شراء كثير من الاحتياجات التي لهم أن يستهلكوها وتزيد، هذا ما يخص أصحاب الدخل العالي، هذا التهافت أغرى كثيراً من التجار، تجار الأزمات باستغلال هذه الحالة فرفعوا الأسعار بصورة مضاعفة أي فوق القيمة الزائدة والربح وزيادة مما جعل أصحاب الدخل المحدود في حالة قلق ومع ذلك منهم من اضطر إلى أخذ قروض بنكية لغرض تأمين نفسه وأهله مما هو آت وفي كل الأحوال سقطوا في معاناة سداد القروض.

انهيار الراتب أمام الغلاء

■ أما أم عبدالرحمن موظفة في مرفق حكومي أوضحت أن راتبها وراتب زوجها الموظف هو أيضا في نفس المؤسسة التي هي فيها أوضحت أن راتبها لم يعد مجدياً أمام ارتفاع الأسعار الذي لا يرحم حيث أصبح من المألوف أن ترى التاجر سلطان زمانه يرفع الأسعار كيفما شاء دون حسيب أو رقيب مستغلين ما تمر به بلادنا من أزمة وما تعرضت الدولة إليه من جريمة جمعة رجب التي استهدفت كبار رجال الدولة كل هذه التداعيات أدت إلى تضاعف ارتفاع الأسعار والمواطن الذي لا حول له ولا قوة يكتوي بنارها، لذلك راتبي وراتب زوجي موزع بين إيجار البيت الذي بلغ ثلاثين ألف ريال وما تبقى يصبح رهن فواتير الماء والكهرباء والتليفون والبقالة ولن أكون كاذبة إن قلت إن راتبينا يسنفدان خلال العشرة الأيام الأولى من الشهر وما تبقى منه ندخل في ذل السلفة ولولا مهنة طباخة البخور التي تعلمتها من جدتي لأصبحنا نعاني ذل الفاقة والحاجة، حيث أن هذه المهنة تمشي الحال وتجعلنا مستورين نسبياً، هذا هو حالي فمل بال حال من لهم راتب تقاعدي واحد أو من هم على باب الله، إن فيه شغل اشتغلوا وإلا ماتوا بهمهم وغمهم وسوء حالهم..؟!

فريسة سهلة

■ الأخ/منصور السامعي:

–لقد وصلنا إلى الحد الأدنى من ترشيد الاستهلاك فالقمح أصبح بالفراسلة ووصل إلى أخذه بالكيلو أما السكر فأصبح مكتوباً علينا بأن نأخذه بالكيلو نحن الناس البسطاء الذين لا حول لنا ولا قوة أصبحنا نعيش إما بالكيلو أو في أحسن الأحوال بالقطمة أما الأكياس فأصبحت من حال التجار وميسوري الحال والمسئولين، ونحن نقول أنه كلما طولت الأزمة أكلت لحمنا وباتدق عظمنا وتهلكنا وما أحد يستفيد منها إلا تجار الأزمات والحروب والمنتفعون منها والمواطن أصبح اليوم فريسة سهلة أمام استغلال جشع التجار والمتاجرين بقوته ومشعلي الأزمة والمتربحين من ورائها لأن ما أحد يرضى على وطنه هذه الحالة التي أصبح فيها إلا إذا كان مستفيداً ومنتفعاً منها.

وللمسئولين رأي

■ الأخ/محمد محمد صلاح– نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أوضح بهذا الشأن قائلاً: لقد خسر الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة وغير مسبوقة جراء الأزمة الراهنة التي تزيد عن ثمانية أشهر فبلادنا تعاني تدهوراً حاداً في معدلات الناتج المحلي الحقيقي تزامناً مع ارتفاع مخيف في معدلات التضخم بمختلف مسمياته المعروفة بالإضافة إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة في ظل تصفير عداد العائدات النفطية ، بل وتشغيله بالسالب باستيراد كميات كبيرة من النفط ومشتقاته لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي منها وشرائها بأسعار السوق العالمية..ما أسفر عن ارتفاعها سلبية رصيد المالية العامة للحكومة وهذا الأمر الذي دفع خبراء الاقتصاد إلى التحذير من تأثير استمرار هذه الأوضاع المتأزمة واتساع تداعياتها السلبية على العمليات الاستثمارية ونشاط القطاع الخاص في بلادنا المصنفة ضمن البلدان الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض في العالم التي تعاني من اتساع الفجوة التمويلية للتنمية وحالة الفقر التي تبلغ بحدود٤٢ ٪ ومع ذلك كان على القطاع الخاص أن تحمل أعباء وتكاليف وخسائر تأمين الاحتياجات المعيشة المختلفة في ظل الأزمة الاستثنائية

التي تعيشها بلادنا منذ أكثر من ثمانية أشهر والسوق المحلية تشهد بايفاء القطاع الخاص بهذا الدور في ظل التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص وأجهزة ومؤسسات الدولة ممثلة بالأخ معالي وزير الصناعة والتجارة المهندس/هشام شرف عبدالله في تأمين التوازن الاقتصادي والسعري خلال هذه الأزمة والالتزام بشأن التسهيلات اللازمة لاستيعاب المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية اللازمة لتغطية احتياجات الطلب الاستهلاكي في السوق المحلية ومع ذلك فمن المؤمل على الغرف التجارية والصناعية مكافحة الممارسة التجارية المخالفة ومنع الاحتكار وضبط السلع المغشوشة والمقلدة والمنتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي والالتزام بالتعاون والتنسيق المشترك مع وزارة الصناعة ممثلة بالأخ معالي الوزير في حماية المستهلك من جشع بعض التجار وترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطنين وهذا ما نستطيع قوله في حدود هذه الأزمة الاستثنائية التي نحن بصدد المعاناة منها وبلادنا ما زالت بخير في ظل هذه الظروف الاقتصادية المتردية القاهرة التي نعاني منها بالإضافة إلى مشاكل الهلع الاستهلاكي لدى البعض خوفاً من انعدام المواد الغذائية والاستهلاكية بسبب هذه الاحتقانات التي تعج بها الشوارع اليمنية كما أن أسواق الصرافة المحلية تعاني أسوأ حالاتها في ظل هبوط التحويلات المصرفية وتدهور بيع وشراء العملات وتوقف الإيداع المصرفي وتصاعد مخاوف أصحاب الأموال من تشدد البنوك عند صرف ودائعهم بالدولار، وارتفاع أسعار الصرف الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط التجاري والصناعي والاستثماري في ظل التشدد في المعاملات البنكية والضمانات وفتح الاعتمادات ذات الصلة باستيراد المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وهي العامل الاساسي للنشاط التجاري في السوق المحلية المعتمدة كلياً على الواردات السلعية لتلبية الاحتياجات المعيشية للمواطن في ظل الأزمة الراهنة ..